لؤي ضاهر غندور
محام بالاستئناف

واصف حبيب الحركة
محام بالاستئناف

ج/ ٥٧١
بيروت في ٢٠١٩/٤/٣٠

جانب رئاسة مجلس الوزراء المحترمة

تحية وبعد،

تعاقدت الدولة اللبنانية مع شركتي الخليوي الحاليتين لإدارة قطاع الهاتف الخليوي في لبنان وذلك بموجب عقدي إدارة تنتهي مدّتهما بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١.

واثناء تولي الشركتين مهام الإدارة حصلت ارتكابات مالية واختلاسات للمال العام، وقد ثبت هذا الأمر من خلال ادعاء النيابة العامة المالية على مديري الشركتين ووزراء سابقين للاتصالات بجرم هدر واختلاس أموال عامة وتمت إحالة المديرين المذكورين الى حضرة قاضي التحقيق الأول في بيروت حيث لا يزال الملف قيد النظر أمامه.

ومن جهة ثانية ثبتت الأفعال المرتكبة من قبل شركتي الخليوي في التقرير الصادر عن لجنة الإعلام والإتصالات النيابيّة الذي يؤكد وجود هدر في المال العام يفوق الـ ٢٠٠ مليون دولار وقد طُلبَ تأليف لجنة تحقيق برلمانيّة لإجراء التحقيقات في هذا الشأن، مع الإشارة الى وجود شكوى بحق إحدى الشركتين أمام ديوان المحاسبة سجلت بالرقم ٤٨٢٧ تاريخ ٢٠١٨/٧/٣١.

وبالرغم من كل ما تقدم ذكره من جرائم، أعلن وزير الاتصالات نيّته تمديد العقدين الموقعين مع شركتي إدارة الهاتف الخليوي بذريعة تسيير المرفق العام وعدم قدرة الدولة اللبنانية على إدارة هذا القطاع وذريعة عدم إمكانية إجراء المناقصات التي تستوجب انعقاد مجلس الوزراء.

ومن المعلوم ان التمديد لهاتين الشركتين من شأنه أن يمكّن المتهمين بهدر واختلاس المال العام من الإستمرار في إدارة الأموال والمرافق العامة، الأمر الذي يقتضي منعه ووقفه بأي شكل من الإشكال ولاسيما مع وجود حلول أخرى لتسيير القطاع الى حين إجراء مناقصة شفّافة وعادلة، ومن هذه الحلول إمكانية إدارة الدولة مباشرة للقطاع أو تكليف هيئة المالكين أو بعض أعضائها المشهود لهم بالإستقامة بالإشراف على إدارة الشبكتين وهناك سابقة مماثلة حصلت في العام ٢٠٠٩.

بيروت – الوسط التجاري - مجمع ستاركو - بلوك ب - الطابق الثاني - هاتف ٣٦٠١٣٦ ١ ٩٦١ / ٣ ٨٢٨٨٨٩ ٩٦١ / ٣ ٦٠٠٩٥٢ ٩٦١
ص.ب. ١١/١٤٩٩ رياض الصلح بيروت ٢٠٨٠ ١١٠٧ لبنان

لذلك،

نتقدّم بالكتاب الراهن من جانبكم الكريم آملين منع وزير الاتصالات من تمديد عقود الإدارة الموقعة مع شركتي الخليوي منعاً لتسليم إدارة الأموال والمرافق العامة لمتهمين بجرائم هدر واختلاس المال العام وإيجاد حلول أخرى بديلة من أجل تسيير المرفق العام الى حين إجراء مناقصات وفقاً للأصول.

وتفضلوا بقبول الاحترام

بيروت في ٢٠١٩/١٢/٣٠

المحامي لؤي ضاهر غندور

المحامي واصف حبيب الحركة